

ملخص عن محاضرات مادة منهجية البحث في العلوم السياسية

سنة أولى ماستر

مسؤولة المادة: أ. إدري

محاضرة رقم: 05 "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية": مدخل مفاهيمي

أولاً: مدخل مفاهيمي حول الدراسات الاستشرافية:

لقد تعددت التعاريف وتنوعت بشأن مفهوم الدراسات المستقبلية نظراً لحدوثها وتعقدتها في آن واحد. فلكل مجتمع معياره في تصنيف العلوم في الوقت الذي تخضع فيه الدراسات المستقبلية لقوانين مستمدة من علوم الرياضيات والاحتمالات والإحصاء، والتي يتوصل من خلالها الباحث المستقبلي إلى نتائج تتسم بالدقة واليقينية.

تعرف الجمعية الدولية للمستقبلات الدراسات المستقبلية بأنها: "أوسع من حدود العلم وتتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترات زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عاماً". يبرز هذا التعريف أن حقل الدراسات المستقبلية هو حقل عابر التخصصات يسير الظاهرة الاجتماعية في تنقلاتها مكاناً وتعاقباتها زماناً، إذ أنه أشمل وأوسع من العلم في حد ذاته.

ويعرف إدوارد كورنيش الدراسات المستقبلية بأنها: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره". وهو تعريف يبدو أنه ضيق لأنه يقرن الدراسات المستقبلية بالعلم وانتقاء احتمال أرجح من بين جملة من الاحتمالات.

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل".

ولعل أدق تعريف للدراسات المستقبلية هو ما تناولته مجلة "World Future Society" والقائل بأن الدراسات المستقبلية هي: "دراسات تستهدف تحديد وتحليل وتقويم كل التطورات المستقبلية في حياة البشر في العالم أجمع بطريقة عقلانية موضوعية... وإن كانت تفسح مجالاً للخلق والإبداع الإنساني وللتجارب العلمية ما دامت هذه الأنشطة تساهم في تحقيق هذه الأهداف".

أما التخطيط؛ فهو تلك العملية التي تعيد من خلالها السلطة المركزية صياغة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لها والتي تحرص على تنفيذها الفعلي ومتابعتها.

محاضرة رقم 06: السياق التاريخي لتطور الدراسات المستقبلية.

يشكل إدراك البعد الزمني للظاهرة الإنسانية في كينونتها بوصلة استيعاب الحقل المعرفي للدراسات المستقبلية. فالزمن يتضمن ثلوث ظرفي، يتمثل في الماضي والحاضر والمستقبل. فالماضي هو كل ما يتصل بما سبق، والحاضر هو تعبير عن الوضع القائم في حالة حركية أو ديناميكية. أما المستقبل؛ فيعبر عما هو قادم بعد الحاضر. ويكمن الفرق بين هذا

الثالث الظرفي في أن الماضي يعبر عن حقيقة قائمة بذاتها لا يمكن تغييرها تماما. في حين يمثل الحاضر عملية صيرورة ديناميكية قيد التشكل ولم تكتمل معالمها بعد. بينما يشكل المستقبل السياق الزمني الوحيد أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل من خلال توفير وتوظيف مناهج وأساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية.

ثمة جدال واسع بين الباحثين والمحللين حول مسألة التحقيب الزمني لبروز الدراسات المستقبلية أو بالأحرى الضبط الدقيق للفترة الزمنية التي ظهر فيها الاهتمام بالدراسات المستقبلية. فقد أجمع المحللون ومن أبرزهم الدكتور/ وليد عبد الحي على تحديد ثلاث مراحل تاريخية متسلسلة كرونولوجيا، مر بها حقل الدراسات المستقبلية، وهي على النحو التالي:

- مرحلة اليوتوبيا،
- مرحلة التخطيط،
- مرحلة النماذج العالمية

1- مرحلة اليوتوبيا:

تنطلق بوصلة الفكر السياسي خصوصا، والدراسات المستقبلية عموما من محطة مرحلة اليوتوبيا، وتحديدًا في العهد الإغريقي. فأفلاطون في نظره لما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلا، كان أول من تناول حقل الدراسات المستقبلية، حينما تصور جمهورية من ثلاث طبقات، وهي: طبقة الفلاسفة الحكام، وطبقة الجنود المحاربين، وطبقة عامة الشعب، جمهورية تقوم أساسا على العدالة. وهذه الأخيرة تتحقق – في نظره- عندما تؤدي كل طبقة وظيفتها، أما القديس أوغسطين فقد تصور صراعا بين مدينة الله، التي تقوم أساسا على الفضيلة ومدينة الإنسان، التي تقوم على الغرور والشر، مفترضا أن النصر حليف المدينة الأولى، وعلى الناس أن يسعوا لترجمتها إلى واقع ملموس. ومع نهاية القرن الخامس عشر، تصور توماس مور Thomas Moor في كتابه الموسوم بـ"اليوتوبيا"، فكرة تحقيق المجتمع المثالي الخالي من كافة أساليب العنف والظلم والاضطهاد. وفي أواخر القرن السادس عشر، أصدر الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون كتاب بعنوان "أطلنطا الجديدة" New Atlantic، وفيه يتصور أفكار مستقبلية عن العالم، يرسم من خلالها معالم مجتمع علماني أفضل للبشرية.

غير أن البدايات المنهجية للدراسات المستقبلية تعود إلى القرن التاسع عشر، وتحديدًا مع القس الإنجليزي توماس مالتوس Thomas Malthus في مقاله عن الكثافة السكانية Population Growth، عرض فيه رؤيته التشاؤمية للنمو الديمغرافي لتسوية التناقض الاجتماعي، جراء الثورة الصناعية، والمتمثلة في التمايز الطبقي في ظل سيطرة الرأسمالية في المجتمع البريطاني آنذاك. وهناك من يرجعها إلى المفكر الفرنسي الماركيز دو كوندورسيه De Condorcet في مؤلفه الموسوم بـ"مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل البشري"، الصادر في سنة 1793، موظفا فيه أسلوبين منهجيين في التنبؤ، دأب المحللون على توظيفهما بشكل مكثف في عهدنا المعاصر، ألا وهما أسلوب التنبؤ الاستقرائي، وأسلوب التنبؤ الشرطي وقد نتج عن الجدال حول التحقيب الزمني للدراسات المستقبلية بين المفكرين خلال هذه المرحلة بروز ثلاثة أبعاد لشتى مسارات الظاهرة الاجتماعية أو السياسية محل الدراسة والتحليل، يمكن التمييز فيما بينها، وهي:

الممكن ؛ أي الاحتمال المعقول الذي يمكن أن تأخذه الظاهرة، انطلاقاً من مؤشرات قائمة لبلوغه.

المحتمل؛ وهو إحدى احتمالات تطور الظاهرة، التي مؤشرات غير متوفرة في الواقع.

المفضل أو المرغوب: وهو الاحتمال المرغوب تحقيقه بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل مع محدودية المؤشرات الموضوعية لبلوغه.

2- مرحلة التخطيط:

وهي المرحلة التي تنظر للمستقبل من زاوية دولة معينة أو إقليم معين، وشهدت تأسيس الحكومة السوفيتية في عام 1921م للجنة أوكلت لها مهمة تصميم خطة حكومية لتعميم الكهرباء في مختلف أنحاء الإتحاد السوفيتي خلال خمس سنوات. وهي الخطة التي شكلت منعطفاً في ميدان الدراسات المستقبلية. مما فسح المجال واسعاً أمام دراسة التغير والتكيف وكيفية التفاعل بينهما. وكان لهذا التحول انعكاسه الإيجابي على المحللين الغربيين، وتزامن ذلك مع صدور مجلة الغد في بريطانيا عام 1938م، وهي المجلة التي ألحت على ضرورة تأسيس وزارة للمستقبل في بريطانيا.

كما ارتبط ظهور الدراسات المستقبلية، والحاجة إلى استشراف المستقبل ومعرفة آفاقه بالضرورات العسكرية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، لتقتحم الدراسات المستقبلية بعد ذلك ميادين مدنية ذات توجهات تجارية وتكنولوجية وتعليمية وفكرية كالمؤسسات أو المراكز الفكرية Think Tanks التي تضم عدداً من المفكرين الاستراتيجيين والخبراء في العلاقات الدولية، وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بادرت بريطانيا بإنجاز وحدة للدراسات المستقبلية بشأن تطوير توظيف التكامل المنهجي ونقد النماذج العالمية. في حين، تمحورت جهود الدول الاشتراكية سابقاً في ميدان الدراسات المستقبلية حول المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، ومدى تأثيرها على مستقبل الظاهرة الاجتماعية في قالب علمي دقيق.

3- مرحلة النماذج العالمية:

أدى بروز موضوعات دولية كأسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي والتدخل الإنساني والبيئة إلى ظهور مرحلة النماذج العالمية. ومن أبرز مفكري النماذج العالمية في إطار اللعبة العالمية الكبرى العالم الأمريكي بكمينستر فولر Buckminster Fuller، الذي يعد من أهم رواد المدرسة المعيارية في الدراسات المستقبلية.

يتبع...

محاضرة رقم 07: مبادئ الدراسات المستقبلية:

يمكن حصر المبادئ التي توجه تقنيات البحث في الدراسات المستقبلية في ثلاث مبادئ على النحو التالي:

مبدأ الاستمرارية Continuity؛ وهو ما يشير إلى أهمية دراسة الظواهر وفق حلقات زمنية متواصلة تنطلق من الماضي مروراً بالحاضر وصولاً عند المستقبل.

مبدأ التماثل Analogy؛ أي تكرار بعض أنماط الحوادث على نمط متشابه من فترة زمنية إلى أخرى.

مبدأ التراكم Accumulation؛ أي تراكم نفس الأحكام على نفس الحوادث مع اختلاف الأفراد لفترات زمنية متعاقبة.

فرضيات الدراسات المستقبلية:

تعمل الدراسات المستقبلية على صياغة وترجمة الفرضيات التالية إلى واقع ملموس، ومن بينها ما يلي:

- ✓ أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل، مختلفة عن الماضي.
- ✓ أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل، سيكون من الصعب التنبؤ بها.
- ✓ أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل، ستكون أسرع من ذي قبل.
- ✓ أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل، يمكن معالجتها من خلال توفير المعلومات الدقيقة.
- ✓ أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل، يمكن معالجتها بأساليب موضوعية بعيدة عن التأثير الشخصي.

محاضرة رقم 08: المقاربة المنهجية للدراسات المستقبلية (مناهج وتقنيات وأساليب).

قد يكون من المناسب أن نبدأ بالتعريف الذى قدمه أحد أعلام الدراسات المستقبلية "ويندل بيل" للمهام التى ينشغل بها حقل الدراسات المستقبلية، وهى: "اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة". وبشكل أكثر تحديداً، يذكر "بيل" تسع مهام محددة للدراسات المستقبلية، وهى: (3)

1. إعمال الفكر والخيال فى دراسة مستقبلات ممكنة possible futures، أى بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً؛ وهو ما يؤدي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية.
 2. دراسة مستقبلات محتملة probable futures، أى التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمنى معلوم، وفق شروط محددة وغالبا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.
 3. دراسة صور المستقبل images of the future، أى البحث فى طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها.
 4. دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أى تقديم أساس فلسفى للمعرفة التى تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد فى تطوير مناهج وأدوات البحث فى المستقبل.
 5. دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية. وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافى للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها.
 6. تفسير الماضى وتوجيه الحاضر. فالماضى له تأثير على الحاضر وعلى المستقبل، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضى.
 7. إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعى. ذلك أن معظم المعارف التى يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هى معارف تنتهى إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها. ولذلك يطلق على الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية integrative أو الدراسات العابرة للتخصصات transdisciplinary.
 8. زيادة المشاركة الديمقراطية فى تصور وتصميم المستقبل، أو مقرطة التفكير المستقبلى والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك فى اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذى سيؤثر فى حياتهم وحياة خلفهم.
 9. تبنى صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع. ويتصل بذلك تبنى أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.
- ورغم تزايد الاهتمام الذى حظيت به الدراسات المستقبلية فى الوقت الراهن نظريا وممارساتيا، إلا أن منهجيتها وأدواتها البحثية غامضة المعالم، وما تزال محل جدال واسع بين شتى مفكري التيارات والمدارس الفكرية. ومهما يكن يمكن تصنيف مجموعة من الاعتبارات المحددة لمنهجية الدراسة المستقبلية بشقها الكلي والجزئى على النحو التالى:

- 1- تحديد إطار الدراسة المستقبلية؛ ويتحدد وفق مضمون ومنهج وقوانين محددة المعالم.
- 2- توفير القاعدة المعلوماتية في مجال الدراسة؛ أي بنك للمعلومات والبيانات المتوفرة.
- 3- المنحى الزمني للدراسة؛ وذلك بأبعاده الثلاثة القريب، المتوسط والبعيد.
- 4- الدراسات النظرية في منحى الدراسة؛ أي الاستفادة من الدراسات السابقة والقوانين المتحكمة في الظواهر والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والكيفية التي تعمل بها.
- 5- الانتماء الأيديولوجي للباحث في طبيعة الدراسة؛ وما له من انعكاسات في توجيه الأبحاث بالكيفية التي تحقق أيديولوجية انتمائه.
- 6- التقدم العلمي والتقني وتأثيره في منحى الدراسة؛ فكما استحوذت الظاهرة المدروسة على معلومات أوفر، كلما نالت أكثر استقطاب أنظار الباحثين في الدراسة.

محاضرة رقم 9: تقنيات البحث في الدراسات المستقبلية واهمية التكامل المنهجي

إذا كان المنهج الكمي يفترض القدرة على تحويل الظواهر إلى مؤشرات قابلة للقياس أو تطويرها لتكون كذلك، وإذا كانت المناهج الكيفية تقوم على أساس الفهم البنائي للظاهرة انطلاقاً من أنّ الواقع مبيّن اجتماعياً، فإنّ الجمع بينهما في الدراسات المستقبلية يحظى بأهمية كبيرة. وذلك من أجل رصد احتمالات تطوّر الظاهرة وبناء سيناريواتها بصورة أكثر دقة.

تقنية دلفي:

سميت تلك التقنية نسبة إلى معبد دلفي في أحد مدن اليونان القديم حيث اشتهر بتنبؤ بعض الكهنة والحكماء بالمستقبل ولقد كان اليونانيون يلجئون إلى ذلك المعبد للتنبؤ بمستقبلهم من خلال تفسير الكهنة بمختلف القضايا في الشؤون الشخصية والحربية وفي النهاية يتكون رأي عن الاحتمالات المتوقعة.

يعود توظيف أسلوب دلفي في التنبؤ إلى العام 1950، وذلك من قبل مؤسسة تدعي (راند) وذلك بهدف حل المشكلات التي واجهتها، فلجأت هذه المؤسسة إلى مجموعة من الخبراء ليسهموا في البحث وتقديم الحلول المناسبة لحل هذه المشكلات، إلا أن استخدامهم لتلك الطريقة كان محض صدفة. بينما في عام 1953 كان أول استخداماً علمياً منظماً وهادفاً للأسلوب على يد دالكي وهيلمير في سلاح البحرية الأمريكية وظل العمل به سارياً حتى عام 1962.

-مبررات استخدام أسلوب دلفي في البحوث المستقبلية:

- 1- عند الحاجة للاستفادة من الأحكام الذاتية التي تبني على أساس جمعي.
- 2- عندما يتطلب موضوع البحث الاستعانة بعدد كبير من الخبراء يصعب معه الاتصال المباشر وتبادل الآراء وجهاً لوجه.
- 3- وجود ضرورة لإخفاء شخصيات المشاركين عن بعضهم.
- 4- تمييز وتوضيح الدوافع البشرية الحقيقية والمتصورة.
- 5- التخطيط الجامعي وتطوير المناهج.
- 6- عند ظهور اختلافات حادة بين الخبراء.
- 7- جمع بيانات تاريخية أو أحداث جارية غير معروفة بدقة أو ليس لدينا علم بها، دراسة الحوادث التاريخية الهامة.

خصائص أسلوب دلفي:

1. أنه أسلوب حدسي يعتمد على حدس مجموعة من الخبراء يكون على درجة كبيرة من الصدق والموضوعية.

2. أنه حوار غير مباشر بين الخبراء والمتخصصين تجنباً لسيطرة بعضهم وآرائهم على زملائهم.

3. يتجنب الخبراء سلبيات وعيوب أسلوب اللجان والاجتماعات.

4. أسلوب نظامي يعتمد على مبدأ منهج تحليل النظم من خلال المدخلات والمخرجات، مجموعة العمليات الخاصة بمعالجة المدخلات وتجميع معلوماتها عن طريق تطبيق نظام الاستبيانات حتى تستطيع المعالجة، إعطاء مخرجات تكشف عن نتائج التطبيق في ضوء أساليب معالجة الآراء وتجميعها بالشكل الأكثر صحة وثباتاً.

5. أسلوب إحصائي بياني يقوم على استخدام مناهج الإحصاء في تحليل النتائج بشكل البيان النهائي حتى نصل إلى نتائج أكثر موضوعية كما أنه يوظف من خلال الشكل الإحصائي البياني.

6. له فاعلية واضحة في صنع القرارات الخاصة بالقضايا ذات المسؤولية الكبرى.

كيفية توظيف تقنية دلفي:

تستند تقنية دلفي كما يرى هلمر على استخراج أقوى التوقعات المتضاربة حول موضوع ما، وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات، بينما تتمثل مراحل تطبيق تقنية دلفي في عملية التخطيط فيما يأتي:

– تحديد كافة الموضوعات ذات الصلة بالظاهرة موضوع الدراسة.

– اختيار نخبة من المختصين في كل الموضوعات المتعلقة بالظاهرة، بحيث يقومون بالبحث في تفاصيل هذه الموضوعات كل حسب دائرة اختصاصه، ويشترط أن يكون لدى هؤلاء معرفة ودراية بالجانب النظري بما يشمل من الإلمام بالنظريات العامة والمسلمات والفرضيات وحتى البحوث العلمية التي يمكن أن تفسر ديناميكية التطور للظاهرة، أما بالنسبة للجانب العملي، فيقتضي الأمر أن يتوافر لديهم على بيانات والإحصائيات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة.

– تحديد الإطار الزمني الخاص بالظاهرة المراد استشرافها (الزمن المباشر، القريب، المتوسط، البعيد غير المنظور).

– توجيه سلسلة من الاستبيانات تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بالموضوع المختار وبالاحتمالات المختلفة لتطوره في المستقبل وأسئلة أخرى متعلقة بالأسباب وتحديد العلاقة بين الظواهر المختلفة التي تكمن وراء حدوث كل احتمال.

– تكييف النتائج لكل خبير استناداً إلى إجابات الخبراء الآخرين في القطاعات الأخرى، ثم حساب الأجوبة واستخراج النسبة الوسيطة منها، وهي التي تمثل أقوى التوقعات، وقد سهل الحاسب إنجاز العمل من خلال هذه التقنية، حيث يتم إفراز آراء الخبراء في الحاسب الذي يكون متصلاً بالحاسب مركزي يقوم بإجراء التفاعل بين النتائج المحصلة من كل حاسب على حدى.

– يتم عمل جدول يحتوي صفوفه على كافة الموضوعات المتعلقة بالظاهرة مرتبة تنازلياً حسب معرفة الخبير وقدرته العلمية، بينما تتكون الأعمدة من الخانات الآتية:

1. الخانة الأولى: حيث نضع التطور المحتمل، لكل قطاع من القطاعات التي اخترناها.
2. الخانة الثانية: تحدد فيها السنة التي يعتقد الخبير بأن التطور المحتمل المشار له في الخانة الأولى سيحدث فيها.
3. الخانة الثالثة: يطلب من الخبراء جميعاً إعطاء ثلاث سنوات محتملة لوقوع التطور، من خلال هذه السنوات نحدد أقرب سنة وردت في التقديرات وأبعد سنة.
4. الخانة الرابعة: في هذا الجانب ندرس امكانية الحدوث المبكر نطلب من الخبير أن يحدد لنا الأسباب التي إن وجدت قد تجعل التطور يحدث في فترة مبكرة.
5. الخانة الخامسة: وفيها نفس المطلب الوارد في الخانة السابقة مع فارق أن هذه تدور حول الأسباب التي إن وجدت قد تؤخر وقوع التطور.
6. الخانة السادسة: نطلب من كل خبير أن يحدد لنا سنة واحدة يعتقد بأن التطور سيحدث فيها بنسبة احتمال 90%.

مزايأ أسلوب دلفي

1. الموضوعية وضعف تأثير العلاقات الشخصية التي يمكن أن تؤثر على العملية في لو كان اجتماع الخبراء في مكان واحد وجهاً لوجه.
2. يمزج بين أكثر من أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية، فهو يجمع بين الأساليب الحدسية والاستطلاعية والمعيارية قادرة على استشراف اجتماعي تكنولوجي مستقبلي.
3. توفير الوقت اللازم لجمع المعلومات وانخفاض التكلفة المالية لها.
4. إمكانية استخدامه في التخطيط التربوي، وعلى مستويات مختلفة، وبصور مختلفة، فيمكن أن يستخدم على المستوى المركزي، وعلى المستوى المحلي.
5. سهولة الصياغة المكثفة لآراء عدد متنوع من الخبراء في عدد قليل من الجمل محكمة الصياغة.
6. تتيح للخبير فرصة معاودة النظر في تقديراته السابقة أكثر من مرة.
7. يعتمد هذا الأسلوب على أن آراء الأغلبية من الخبراء سيكون له قدرأ أكبر من الصحة والثقة من مجرد الرأي الفردي.
8. في هذا الأسلوب يمكن الحصول على معلومات متاحة لباقي الخبراء بشأن بعض المشكلات التي قد يكون من الصعب استشراف مستقبلها.

عيوب أسلوب دلفي:

1. العوامل الأيدلوجية والمؤثرات النفسية التي تؤثر على بعض الخبراء.
2. قلة المعلومات لدى بعض من الخبراء عن التطورات الحديثة في المجال المطروح بسبب التغيرات السريعة أو عدم ارتباطهم الموضوعي أو أسباب أخرى.
3. عدم فاعلية النتائج التي يتم التوصل إليها نتيجة لفتور ونشاط الخبراء وخاصة في المراحل المتقدمة.
4. انسحاب بعض الخبراء من العملية نتيجة لطول المدة التي يستغرقها أسلوب دلفاي.
5. صعوبة التنبؤ بالمتغيرات الحادثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا بالنظر إلى التطورات المتسارعة في هذا المجال، وتزداد هذه الصعوبة في مجال العلوم الاجتماعية.
6. الخلط بين بعض المصطلحات في عبارات الاستبيان نظراً لاختلاف التعريفات بين كل مجال وعدم ثبات المفاهيم بين التخصصات المختلفة.
7. توجد حالات كثيرة لا تستطيع أن تصل بشأنها على نقطة التقاء بين المشاركة، بل العكس تحصل على موقف تتباعد فيه الآراء.
8. صعوبة تعريف وتحديد مواقع هيئة الخبراء وأسمائهم، فيما يختص ببعض الموضوعات المطلوب دراستها.
9. التكلفة العالية لجمع البيانات.
10. أن بعض الخبراء ربما لا يرغبون في أن يعطوا وجهات نظرهم على الإطلاق.

محاضرة رقم 11 مناهج البحث في العلوم السياسية

المنهج التقليدي الكلاسيكي: وهذا المنهج يستند إلى تصوّرات يطرّحها العقل الإنسانيّ استناداً إلى المنطق والعقل، وتعتبر الأفكار والنظريات السياسية هي نظريات عامة تصلح للبشر في كلّ مكان وزمان، كما ارتبط بهذا المنهج الكثير من الفلاسفة الذين طرحوا التأمّلات الفلسفيّة العامة في البحث عن السياسة والدولة الفاضلة، وقد تبنّى هذا المنهج بعض المفكرين الذين رَوّوا أن النظريات السياسية التاريخية مفتاحاً لفهم كيفية انتظام الناس، وتطوّرهم إلى الأحسن.

المنهج التاريخي: وهو الذي يستند إلى الأحداث التاريخيّة لفهم الحاضر والمستقبل، حيث لا يمكن إدراك السياسة إلاّ بالعودة الجذور التاريخيّة، ثمّ الوصول إلى أفكارٍ وتصوراتٍ جديدة، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل أفضل وأصحّ، ومن أهمّ أصحاب هذا المنهج أرسطو، وابن خلدون، ويُتقدّ هذا المنهج في أنّ الأحداث التاريخيّة إنما هي مغايرة للوقت الحاضر، وأنّ لكلّ عصرٍ مشكلاتٍ نوعيّة خاصة به، وأنّ الدولة في العصر الراهن لا تهتمّ بالأحداث التاريخيّة قدرَ اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعيّة.

المنهج القياسي: ويهتم بقياس الحالات السياسيّة في الدولة من خلال صورة الفرد، فمثلاً العدالة في الدولة ما هي إلاّ صورة مكبّرة للعدالة عند الفرد، ولكن العدالة في الدولة أوسع وأكثر وضوحاً، فإذا كان أفلاطون قد طرح هذا المنهج فإنّ غروشيوس طرح فكرة قياس معايير العدالة والفضيلة، والمكر، والخداع بدءاً من الفرد وانتهاءً بالدولة، وهذا القياس يعتبر حكماً ذهنياً ومنطقيّاً بمعنى اتخاذ العقل أساساً لعملية القياس والتفاضل.

هنا يمكن للطالب الرجوع إلى مختلف المناهج والمقتربات المعتمدة في العلوم السياسية حسب طبيعة الظاهرة منها: المقتربات البنائي، مقتربات شبكات صناعة السياسة، مقرب النخبة، المقتربات القانوني ...